

من تراث الغمارية

حسن الإسوة
بما ورد في

إمامة المرأة بالنسوة

تأليف

عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري



تليفون ٥٤٠٥٩٠٩ - ٥١٤٧٥٨٠

﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٤٢) وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٤٣) ﴿

[الشورى: ٤٢، ٤٣]

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٧٢) لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٧٣) ﴿

[الاحزاب: ٧٢-٧٣]

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٩) ﴿

[التكوير: ٢٩]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله على ما ألهم، وأنعم، وعلم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم.

وبعد: فإن إمامة المرأة بالنساء فى الصلاة سنة مشروعة. وعمل مرغوب فيه. وأمر مستحب. ينبغى للنساء المصليات أن يقمن به. ويحرصن على العمل به. وإظهاره فى أماكن اجتماعهن إحياء لهذه السنة الثابتة فى هذا الوقت الذى ماتت فيه. واندثرت حتى صار أهل العلم يجهلون ثبوتها.

بل وينكرون أن يكون ذلك جائزا فى الشرع لبعدهم عن معرفة السنة. واشتغالهم بما لا ينفع ولا يفيد.

وقد كنت جمعت رسالة سيمتها (القول المأثور فى جواز إمامة المرأة بربات الخذور) طبعت فى مصر سنة 1368 هجرية.

ونفذت وفي هذه الأيام تكرر السؤال عن هذه السنة من جهات متعددة .

وطلب السائلون بيان أمرها ليعم النفع ، ويهتدى بها أهل التوفيق .

فحررت هذه الرسالة التى لخصتها من رسالتى السابقة (القول المأثور) مع زيادات مهمة تتعلق بالموضوع إجابة لرغبة الطالبين . وإفادة لأهل السنة العاملين وسميتها (حسن الأسوة بما ورد فى إمامة المرأة بالنسوة) .

والله تعالى يوفقنا . ويهدينا إلى الطريق القويم .

المؤلف

صحة إمامة المرأة بالنساء

اعلم أن صلاة المرأة بالنساء فى الفرض . والنفل سنة ثابتة
عن رسول الله ﷺ .

ورد بها الحديث الصحيح ، وذهب إلى العمل به
الصحابه ، والتابعون وجماعة من الأئمة بعدهم .

فورد القول بإمامة المرأة بالنساء عن عائشة ، وأم سلمة
وأسماء بنت أبى بكر الصديق ، وابن عباس ، وابن عمر رضى
الله عنهم .

ولم ينقل عن غيرهم خلاف لهم فى ذلك ، لا سيما وقد
كان النساء يصلين جماعة مع عائشة ، وأم سلمة وغيرهما .

ما يحصل به اليقين أن غيرهم من الصحابة علموا ذلك، وأطلعوا عليه، ولم يقع من أحدهم إنكار لذلك، فهو إجماع سكونى منهم على مشروعية ذلك.

وبجواز إمامتها بالنساء قال عطاء ومجاهد والحسن البصرى والشعبى وإبراهيم النخعى ولم ينقل عن أحد من التابعين خلاف قولهم إلا شيئا نقل عن سليمان بن يسار الله أعلم بصحته. وبجواز إمامتها قال الشافعى، وأحمد بن حنبل وسفيان الثورى والأوزاعى، وإسحق بن راهوية وأبو ثور وداود ابن على إمام أهل الظاهر، وجمهور أهل الحديث.

ونقله ابن أيمى عن مالك رحمه الله تعالى، وقال عياشى فى (الإكمال) واختاره بعض شيوخنا. ذكره ابن ناجى فى شرح الرسالة.

وذكر زروق فى شرحها أيضا أنه اختيار ابن عرفة شيخ الجماعة بتونس.

والمشهور من مذهب مالك أنها لا تؤم النساء مطلقا لا فى فريضة. ولا فى نافلة.

ومن أمتهم منهن أعادت أبدا على ظاهر قول ابن حبيب .

وقال إبراهيم أحد رواة مذهب مالك من أمت من النساء أعادت فى الوقت .

ومن المعلوم المقرر عند المحققين من أئمة مذهب مالك رحمه الله تعالى :

أن المشهور إذا خالف الدليل صار مرجوحا والراجح هو ما وافق الدليل وثبت فى النص .

فالراجح هنا من مذهب مالك هو ما نقله ابن أيمن عنه من جواز إمامة المرأة بالنساء لموافقته للنص الوارد فى ذلك .

وأما أبو حنيفة فله فى إمامة للمرأة بالنساء قول بالمنع مطلقا . وقول بالجواز مع الكراهة يعنى لوصلين خلفها أجزأتهم . ولكن مع الكراهة .

ومعنى ذلك أنهم لا يعدن الصلاة إذا صلين وراءها . وهذا قول اللخمي من أئمة المالكية وهو أيضا باطل لا يعتبر . ولا يلتفت إليه فيما ورد به النص ، وعمل به السلف من الصحابة

والتابعين، وجمهور أهل الحديث، وذهب إليه كثير من أئمة المذاهب المتبوعة، فلا كراهة فيه مطلقا كما هو معلوم لكل مسلم.

الدليل على صحة إمامة المرأة بالنساء

والدليل على هذا ما رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي في سننهم، والحاكم في المستدرک من طريق الوليد بن عبد الله بن جميع، قال حدثني جدي وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة بنت نوفل رضى الله تعالى عنها أن النبي ﷺ لما غزى بدرًا قالت: قلت يا رسول الله ائذن لى فى الغزو معك أمرض مرضاكم لعل الله تعالى أن يرزقنى شهادة.

قال: «قرى فى بيتك فإن الله تعالى يرزقك الشهادة».
قالت: فكانت تسمى الشهيدة.

وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبى ﷺ أن تتخذ فى دارها مؤذنا فأذن لها.

وكانت دبرت غلاما لها وجارية فقاما إليها بالليل فغماها
بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا فأصبح عمر فقام فى الناس فقال:
من عنده من هذين علم. أو من رأهما فليجئ بهما.

فأمر بهما فصلبا فكانا أول مصلوب بالمدينة.

وفى رواية. وكان رسول الله ﷺ يزورها فى بيتها.
وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها.

وفى رواية الحاكم أن رسول الله ﷺ كان يقول انطلقوا
بنا إلى الشهيدة نزورها وأمر أن يؤذن لها. وتقام وتؤم أهل
دارها فى الفرائض.

فهذا الحديث هو الحجة والدليل على جواز إمامة المرأة
بالنساء فى الفرض والنفل. خلافا لمن أجاز إمامتها بهن فى
النافلة دون الفرض.

وهو حديث صحيح كما ستعلم. ولا حجة لمن ضعفه
مطلقا.

والعجب من الباجى رحمه الله تعالى فإنه لما ذكره فى
(المنتقى) عقبه بقوله وهذا الحديث مما لا يجب أن يعول عليه.

فلا أدري ما حجته في هذا القول الجائر في شأن هذا الحديث، وليته أفصح بذلك حتى نكون على بينة وعلم منه.

ولكن الغالب أنه رمى هذا القول رميا بدون أن يكون له فيه أدنى حجة. انتصارا للقول المشهور في مذهبه من عدم جواز إمامة المرأة بالنساء. كما يظهر ذلك جليا من كلامه في الموضوع. انظر ج 1 الصفحة 235.

وحجة أخرى للقائلين بإمامة المرأة بالنساء اعتمدها الفقهاء وأسسوا بها، كثيرا من الأحكام في مذاهبهم.

وهي عمل الصحابي مع عدم المخالف كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

فإن الاحتجاج بمثل هذا مما اعتمده الفقهاء في الأحكام وجعلوه من باب الإجماع السكوتي.

أما حديث أم ورقة فصححه ابن خزيمة وسكت عنه أبو داود.

والمقرر أنه لا يسكت عن الحديث إلا إذا كان صالحا

للعمل. كما صرح بذلك فى رسالته التى بعث بها إلى أهل مكة قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى الألفية:

قال أبو داود عن كتابه ذكرت ما صح وما يشابه وما به ومن أقل وحيث لا فصالح إلخ.

قال النووى رحمه الله تعالى فى الأذكار: وفى كلام أبى داود هذا فائدة حنة، وهى أن ما رواه فى سننه، ولم يذكر ضعفه، فهو عنده صحيح أو حسن، وكلاهما محتج به فى الأحكام، فكيف فى الفضائل.

(قلت) ومن تكلم فى الحديث فإنما تكلم فيه من أجل عبد الرحمن بن خلاد.

فقد قيل إن فيه جهالة. وهذا لا يضر. ولا يقدر فى صحة الحديث لأمرين.

أولهما: إن أبا داود لم يضع فى كتابه من لا يحتج بروايته، وقال ما ذكرت فى كتابى حديثاً أجمع الناس على تركه.

فهذه الجهالة ليست من الجهالة القادحة في الراوى، ولو كانت قادحة لما صححه ابن خزيمة. ثم إن المجهول لا يخلو من أن يكون حديثه معروفاً أو منكراً. فإن كان معروفاً فجهالته لا تضر، وإن كان منكراً أو عرف تفرد به فهو ضعيف. وحديث أم ورقة رضى الله تعالى عنها ليس منكراً فقد ثبت بالرواية الأخرى الصحيحة صلاة الصحابيات بعضهن ببعض.

ثانيهما: أن ابن حبان ذكره في الثقات وذلك مع سكوت أبى داود على حديثه يدفع الجهالة عنه، ويجعله من المستورين الذين يقبل حديثهم ويعمل به؛ لأنه لم يعرف فيه طعن، ولا رماه أحد بجرح وقد ذكره البخارى في تاريخه وابن أبى حاتم في الجرح والتعديل، ولم يتكلما فيه بشيء، لا سيما وقد توضع مما يجعلنا نظمن على أنه غير منكر الحديث، ولا مضطرب في الرواية.

فقد رواه الوليد بن عبد الله بن جميع عن جدته أيضاً عن أم ورقة رضى الله تعالى عنها.

وقد قال الذهبي في الميزان ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها.

فلا يشك من له أدنى المام بعلم الحديث وخبرة بصناعته ودراية بأصول التخريج. أن حديث أم ورقة صحيح من غير نظر إلى شواهده الموقوفة. كذلك المرفوعة الضعيفة الإسناد التي لا حرج في العمل بها في هذا الباب.

ثم إن الفقهاء يستدلون بالأحاديث الضعيفة في الحلال والحرام. كما هو معلوم لمن تتبع كتبهم فكيف أجازوا لأنفسهم أن يردوا حديث أم ورقة بحجة جهالة عبد الرحمن بن خلاد الواهية. في موضوع لا علاقة له بالحلال والحرام مطلقاً، وإنما هو من فضائل الأعمال كما هو معلوم فعلى تسليم دعوى الجهالة، فإن ذلك لا يزيد عن كون الحديث ضعيفاً.

والحديث الضعيف أجمع أهل الحديث والفقهاء على جواز العمل به في الفضائل والرغائب.

ومن رد العمل به مطلقاً فقد شذ عن هذا الإجماع.

وسلك سبيل من لا يلتفت إلى قوله من المغرمين باتباع الأقوال الشاذة.

وذلك خطأ شنيع وجهل قبيح من صاحبه ومن رجع إلى كتب أهل الحديث والفقهاء من سائر المذاهب يتحقق ببعد صاحب هذا القول عن الصواب.

شواهد حديث أم ورقة في صحة إمامة المرأة بالنساء

وأما الشواهد المرفوعة الضعيفة لحديث أم ورقة فقد ذكرتها في رسالتها (القول المأثور).

وأذكر منها هنا شاهدا واحدا: وهو ما رواه زيد بن علي في مسنده أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: دخلت أنا ورسول الله ﷺ على أم سلمة رضي الله عنها فإذا نسوة في جانب البيت يصلين. فقال رسول الله ﷺ: يا أم سلمة أي صلاة يصلين قالت: يا رسول الله المكتوبة قال أفلا أمتهن. قالت: يا رسول الله أو يصلح ذلك؟ قال نعم. الحديث.

هذا وإن كان ضعيفا شديد الضعف. لكن الشواهد يغتفر فيها م لا يغتفر في الأصول كما تقرر في علم الحديث.

وأما الشواهد الموقوفة عن الصحابة رضى الله عنهم فقد ورد من طرق عن عائشة رضى الله تعالى عنها كما ذكرت ذلك في (القول المأثور) أنها كانت تؤم النساء في الصلاة المكتوبة.

وعن حجية قالت أمتنا أم سلمة رضى الله عنها في صلاة العصر فقامت بيننا. رواه الدار قطنى والبيهقى فى سنيهما بسند صحيح.

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن.

وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه أنه كان يأمر جارية له تؤم النساء فى رمضان. رواهما ابن حزم فى المحلى. فعلى تسليم ضعف حديث أم ورقة رضى الله تعالى عنها.

فبهذه الشواهد يرتقى إلى درجة الحسن الذى يحتاج به فى الحلال والحرام بلا خلاف.

فضلا عن فضائل الأعمال كموضوعنا هذا بل إذا كان

ضعف الحديث من أجل الجهالة أو عدم الضبط من بعض رواته .

فإنه يرتقى بالشواهد والمتابعات ولو كانت ضعيفة إلى الصحيح لغيره . وهذا مقرر في علم الحديث معروف عند أهله لا ينكره إلا جاهل بمصطلحه .

فلا حجة — بعد هذا البيان — لمن رد هذه السنة وأنكرها . وأبطل العمل بها .

لا سيما المالكية والحنفية الذين يقولون إن عمل الصحابي مع عدم المخالف حجة .

وها هم هنا خالفوا عمل الصحابي مع عدم المخالفت وقالوا بعدم جواز إمامة المرأة بالنساء .

الرد على الحافظ ابن القطان الفاسي

بقى أن نشير هنا إلى أن الحافظ ابن القطان الفاسي زعم هو الآخر أن الوليد بن عبد الله بن جميع الراوي عن عبد الرحمن بن خلاد مجهول أيضا .

وهذا من أوهامه أو تشدده المعروف عنه رحمه الله فالوليد بن جميع من رجال مسلم. وروى له البخارى فى الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، ووثقه ابن معين، وقال أحمد أبو داود ليس به بأس. وروى عنه ابنه ثابت، وحفص بن غياث، ووكيع، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو أحمد الزبيرى، ومحمد بن فضيل، وأبو أسامة، ويزيد بن هرون، وعبد الله، وموسى وأبو نعيم، وجماعة غير هؤلاء.

فكيف يكون مجهولا وقد روى عنه هذا العدد من الأئمة، هذا ما لا يقوله أحد.

ولم أر أحدا سبق ابن القطان إلى الطعن فى الوليد بالجهالة. مما يدل على أن ذلك من أوهامه.

ولهذا قال العينى فى شرح الهداية فالحديث صحيح. فتبين من هذا كله أن اقتداء المرأة بالنساء فى صلاة الفريضة والنافلة سنة مشروعة لا يجوز ردها.

الرد على الشعبي وقتادة

وأما إجازة الشعبي وقتاده أن تؤمهن في النافلة دون الفريضة فتحكم لا معنى له، ولا يدل عليه دليل مطلقا. كيف والأمر ورد عاما من غير تخصص النافلة دون الفريضة، بل في الحديث النص على ذلك كما في رواية الحاكم في المستدرك وأمر أن يؤذن لها، وتقام وتؤم أهل دارها في الفرائض. ثم أن عائشة كانت تصلى بالنساء الفريضة، وكذلك أم سلمة رضى الله تعالى عنهما.

ولم يرد أن أحدا من الصحابة أنكر عليهما في ذلك. فالحق الذي يجب العمل به هو جواز إمامتها في الفريضة والنافلة.

كما قال بذلك الأئمة من رجال السلف للنص الوارد في ذلك.

وقد قال أبو ثور، والطبري، وحكاه الباجي في المنتقى عن داود، وهو اختيار الشيخ الأكبر محي الدين في الفتوحات بجواز إمامتها بالرجال في الفريضة والنافلة، وأجار بعض

الحنابلة إمامتها الرجل فى النافلة دون الفرض ، وهو قول المزنى من الشافعية وهذا كله باطل لا يجوز العمل به كما بينت ذلك فى (القول المأثور).

دليل من منع إمامة المرأة بالنساء والرد عليه بالبطلان

ويكفى فى بطلانه أنه ورد فى بعض طرق حديث أم ورقة — كما عند الدارقطنى — أنه عليه السلام إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها وقد ذكرت أدلة أخرى بعدم جواز إمامتها بالرجل مطلقا لا فى فرض ولا فى نفل فى (القول المأثور).

وبعد هذا التقرير لأدلة سنية إمامة المرأة بالنساء فى الفرض والنفل ينبغى أن نشير إلى ما استدل به من منع إمامتها بالنساء . مع بيان مختصر لبطلان ذلك . وكونه لا يصلح أن يعارض أدلة من أجاز ذلك . ليكون القارئ على بينة من أمرها . وليكون كتابنا جامعا فى موضوعه .

احتج المانعون بأدلة :

(الأول) ما ورد فى الحديث الصحيح أن النساء ناقصات عقل ودين .

فقالوا الإمامة يشترط فيها الكمال فى الدين والعقل وهو مفقود من المرأة بنص الحديث .

(الثانى) أن اقتداء الصحابيات ببعضهن فى الصلاة كان فى ابتداء الإسلام . ثم نسخ .

(الثالث) ورد الأمر بتأخيرهن فى حديث أخرجهن من حيث أخرهن الله .

(الرابع) قالوا لو صحت إمامة المرأة بهن لما شرع لهن حضور جماعة من المسجد .

(الخامس) قياس إمامتها فى الصلاة على الإمامة الكبرى .

فكما لا يجوز أن تكون المرأة خليفة تقوم بشؤون الأمة وتتولى نسير أمورها .

كذلك لا يجوز أن تكون إمامة بالنساء فى الصلاة فهذا أقوى ما احتجوا به على المنع . ولهم أدلة أخرى تركتها لعدم فائدها .

وجوابنا عن هذه الأدلة يتلخص فيما يلى : أما استدلالهم بحديث ناقصات عقل ودين فالجواب عنه أننا لا نقول بجواز إمامتها بالرجل الذى هو أكمل منها عقلا ودينا .

وإنما نفيز إمامتها بالمرأة التى هى مثلها فى النقص فلا اعتراض .

وهذا مثل قولهم : إن الصلاة وراء الأُمى لا تصح للقارئ . وتصح للأُمى مثله .

على أن الحديث لا يدل على شيء مما قلتم . فليس فيه نهى عن إمامة ولا غيرها .

وإنما فيه الإخبار بما طبع عليه المرأة لا غير فهو مثل غيره من الأحاديث التى تخبر بأن الإنسان طبع على حب المال ، والحرص وطول الأمل وغير ذلك مما جاء مفسرا لما فى القرآن

الكرم من الإخبار عن حقيقة الإنسان، وما طبع عليه من الأخلاق الذميمة، كالفكر بالنعمة، والجحود، والكنود، ونكران الجميل وكونه لأجل ذلك فى خسر، وفى أسفل سافلين.

لتظهر منة الله تعالى الكاملة، وهدايته العظيمة ونعمه السابعة، على الذين اصطفاهم، وهداهم وابتعوا سبيل الرشـد. ولذلك استثنى سبحانه وتعالى فى أغلبها، فليس فى الحديث الذى استدلوا به غير هذا.

بدليل وجود الصديقية فى النساء كما أخبر الله تعالى عن مريم. وهى أقرب المقامات إلى الله تعالى بعد النبوة.

بل ذهب جماعة من الأئمة إلى وجود النبوة فى النساء. وظاهر القرآن يدل عليه.

كقوله تعالى وأوحينا إلى أم موسى. وقوله يا مريم اقنتى لربك الآية. والمسألة فيها نزاع وكلام طويل.

ولكن الذى أرجحه أن الله تعالى اختار نبيات من النساء أيضا. وقد نقل عن الأشعرى أن فى النساء عدة نبيات وحصرهن ابن حزم فى ست: حواء، وسارة، وهاجر، وأم موسى، وآسية، ومريم.

ومن نقل الإجماع على عدم وجود النبوة فى النساء فقد جاف وأظهر الجهل بأقوال أهل العلم. وذلك أن العلماء قالوا النبى من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر أو نهى أو بإعلام مما سيأتى.

وقد ثبت مجيء الملك لسارة وأم موسى. ومريم وغيرهم بأمر شتى من ذلك من عند الله تعالى ووقع التصريح بالإيحاء لبعضهن فى القرآن وأقوى ما احتج به المانعون من وجود النبوة فى النساء قوله تعالى: وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا.

وهذا لا حجة فيه فإننا لم نقل بوجود الرسالة فيهن. وإنما نقول بوجود النبوة فقط وهى تخالف الرسالة كما هو مقرر فبطل الاحتجاج بهذه الآية على دعواهم.

والمقصود أن الأدلة قائمة على أن النبوة وجدت فى النساء

وأن الله تعالى أوحى إلى بعضهم كأم موسى، ومريم وغيرهما.

وقال تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين فدخلت مريم في عمومه.

والمراد مما ذكرناه من هذه المسألة هو أن الحديث الذي استدلوا به من كون المرأة ناقصة عقل ودين لا يصلح لإبطال ما ثبت للنساء من فضل في الدين، وإنما ذلك جاء لبيان أصل ما طبعن عليه لا غير، مثل ما جاء في وصف طبيعة الرجل من نقص وخسران، وراجع الأصل فقد ذكرت فيه ما يزيدك يقينا بفساد استدلالهم بهذا الحديث على منع إمامة المرأة بالنساء.

(وأما قولهم) إن اقتداء الصحابيات ببعضهن في الصلاة كان في أول الإسلام ثم نسخ.

فهو من أبطل ما استدلوا به وأفسد ما احتجوا به على ذلك.

ولترك السروجي الحنفى نفسه يرده على أهل مذهبه فإنه أوقع في نفوس المانعين من الحنفية.

فقد قال بعد أن ذكره: وفيه بُعدُ لأنه عليه الصلاة والسلام أقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري ومسلم. ثم تزوج عائشة بالمدينة، وبني بها وهي بنت تسع وبقيت عنده عليه الصلاة والسلام تسع سنين. وما تصلى إماما إلا بعد بلوغها فكيف يستقيم حمله على ابتداء الإسلام؟

هذا كلام السروجي في رد دعوى النسخ لصلاة الصحابات ببعضهن وهو مفيد كاف.

لكن فاته أن يذكر برهانا أوضح، وحجة أظهر على فساد النسخ الذي زعموه.

وهو أن صلاة عائشة، وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما بالنساء كانت بعد وفاة رسول الله ﷺ. وكيف يجوز لأمي المؤمنين عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ومعهما ابن عمر وابن عباس، وهما من علماء الصحابة، أن يعملوا بالشرع المنسوخ. ويأمرُوا به غيرهم هذا ما لا يجوز القول به، بل ولا يخطر في بال عاقل، وبيان ذلك أن النساء اللاتي نقلن صلاة عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما بهن كن تابعيات ولم

يكن في عصر النبي ﷺ . مما يدل على أن عمل الصحابة استمر على هذه السنة بعد وفاة رسول الله ﷺ .

ولو كان منسوخا لما فعلوه بعد وفاته، ولو فعله بعضهم مع جهله بالناسخ لوقع الاعتراض من البعض الآخر على ذلك كما وقع في قضية التطبيق في الصلاة، وقضية المتعة في النكاح. وغيرهما من القضايا كثير جدا فإن التطبيق في الصلاة كان مذهب ابن مسعود ولم يصله نهى النبي ﷺ حتى أخبره الصحابة بذلك. وكذلك متعة النكاح اشتهر عن ابن عباس القول بها ولم يصله نسخها فيما قالوا فكان يفتى بها.

وكذلك صلاة عائشة وأم سلمة بالنساء لو كان ذلك في أول الإسلام ونسخ. كما قالوا ولم يبلغ ذلك أم سلمة وعائشة لأبلغهما غيرهما من الصحابة. ذلك كما وقع في غيرهما من المسائل الأخرى التي أشرت إلى بعضها.

وحيث إن ذلك لم يقع كان ذلك دليلا على بطلان ما رعموه من نسخها لأنه لم يقع في شريعتنا. والحمد لله عمل بحكم منسوخ مطلقا أبدا لعدم العلم بالناسخ.

بل لا بد من أن يحفظ الله تعالى شريعته بإظهار الناسخ .
وإبلاغه لمن جهله .

ومحال أن يغيب حكم من أحكام الشريعة عن جميع
الصحابة فلا يعرفه منهم أحد .

لأن الله تعالى أخبر أنه تكفل بحفظ الشريعة وأنه لا
يضيق منها شيء ولا غاب شيء من أحكامها عن جميع
الصحابة ثبت ضياعه لأنه لا سبيل إلى وصوله لمن بعدهم إلا
من طريقهم ؛ فلهذا كان صلاة عائشة وأم سلمة بالنساء بعد
وفاة رسول الله ﷺ أعظم دليل .. وأوضح برهان على بطلان
دعاوى نسخ هذه السنة .

فصلاة عائشة رضى الله تعالى عنها بالنساء روتها ريطة
الحنفية ، وتيممة بنت سلمة تقول ريطة الحنفية إن عائشة أمتهم
فكانت يبنهن فى صلاة مكتوبة : زواه عبد الرزاق والدارقطنى .
والبيهقى بسند حسن .

وتقول تيممة بنت سلمة إن عائشة أم المؤمنين أمت النساء

فى صلاة المغرب فقامت وسطهن وجهرت بالقراءة. رواه ابن حزم فى المحلى.

وصلاة أم مسلمة رضى الله تعالى عنها بهن روتها خيرة أم حسن البصرى. وحجيرة بنت حصين تقول خيرة أم الحسن البصرى. كانت أم سلمة تؤمهن فى رمضان وتقوم وسطهن رواه ابن حزم وتقول حجيرة بنت حصين أمتنا أم سلمة أم المؤمنين فى صلاة العصر وقامت بيننا. رواه عبد الرزاق فى المصنف ومن طريقه ابن حزم فى المحلى وكذلك قال عطاء وهو تابعى إن عائشة كانت تؤم النساء فتقوم معهن فى الصف، رواه ابن أبى شبة والحاكم والبيهقى.

فهذا أظهر دليل على فساد دعوى النسخ التى أدعوه وذهبوا إليها.

لأنهن أخبرن عما وقع من صلاة عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما بعد وفاة رسول الله ﷺ.

وزيدها بطلانا قول ابن عباس تؤم المرأة النساء تقوم وسطهن كما فى سنن البيهقى.

وكذلك ما رواه ابن حزم عن ابن عمر أنه كان يأمر جارية له تؤم النساء في رمضان.

فالتمسك بدعوى النسخ بعد عمل الصحابة بهذه السنة بعد وفاة رسول الله ﷺ يدل على جهل عظيم. وقصور كبير في الفهم. ولأجل هذا كان دعوى نسخ حكم من الأحكام تحتاج إلى دليل ثابت صحيح لا لبس فيه. وإلا أبطل الإنسان الشريعة بهواه. ورد أحكامها بجهله وتهوره.

كما فعل الفقهاء في هذه المسألة. وفي غيرها من المسائل المخالفة لمذهبهم. مثل مسألة وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فإنهم لما لم يجدوا حيلة لرد أدلتها الواضحة الصحيحة قالوا إنها منسوخة. وأن رسول الله ﷺ ترك ذلك في الصلاة قبل وفاته بعدة شهور.

واستدلوا على ذلك بخبر مكذوب موضوع لا أصل له ولم يذكره إلا جهلة المغاربة المتعصبون لمذهبهم والمنسوخ من آيات وأحاديث الأحكام معدود على رؤوس الأصابع. قد لا

تبغ الخمسين على ما قيل فى ذلك . وأما ما أجمع على نسخه
فلا يبلغ العشرة .

وقد ألف الأئمة فى ذلك المصنفات فبالرجوع إليها يتبين
تهور من يدعى النسخ فى كثير من الأحكام بدون دليل ولا
برهان ، وذلك من كبائر الذنوب .

لأن ذلك يؤدى إلى إبطال الشريعة ، وإسقاط أوامر الله
تعالى بالظن والهوى والعياذ بالله .

واستبدلهم بحديث أخروهم من حديث آخرهم الله .
باطل أيضا لأنه لم يثبت مرفوعا عن رسول الله ﷺ .

قال الحافظ ابن حجر فى تخريج أحاديث الهداية لم أنجده
مرفوعا . وهو عند عبد الرزاق ، والطبرانى من حديث ابن
مسعود موقوفا فى حديث أوله كان الرجل والمرأة من بنى
إسرائيل يصلون جميعا الحديث ، ووهم من عزاه لدلائل النبوة
مرفوعا وزعم السروجى عن بعض مشايخه أنه فى مسند رزين
(قلت) وحتى لو ثبت فى مسند رزين كما زعم بعض مشايخ

السروجي، فإن رزينا جمع في مسنده ما لا أصل له. وأدخل فيه ما لا سند له مطلقا. كما هو معلوم عند طلبة الحديث. وكثيرا ما يشير الحافظ المنذرى إلى هذا في كتابه (الترغيب والترهيب).

فإن كان رزين أدخل فيه هذا الحديث فهو من ذلك النوع الذي لا أصل له في المرفوع.

ثم بعد هذا لو سلمنا ثبوته بالسند الصحيح لما كان لهم فيه حجة مطلقا. بل ولا شبه حجة لأن الله تعالى أخرهن عن الرجال. ولم يؤخرهن عن بعضهن. ونحن نقول بهذا فمعاذ الله أن نقدمها على الرجال في صلاة أو غيرها.

(وأما قولهم) و صحت إمامة المرأة بهن لما شرع لهن حضور الجماعة في المسجد.

فبطلانه أظهر من أن يشتغل برده، وفساده أوضح من أن ينه عليه، وذلك أنه معارضة للنص بمجرد الرأي، ورد للسنة الصحيحة بالاستدلال.

وذلك باطل عند العلماء: ولو سلك الإنسان هذا المسلك مع الأحكام الثابتة بالقرآن والسنة لما استقر عنده العمل بحكم من الأحكام، ولا تمسك بسنة من السنن مطلقا.

والواجب على المؤمن إذا ثبتت لديه السنة أن يسارع إلى العمل بها، بدون أن يضرب لها الأمثال ويلتمس في ردها العلل الواهية الفاسدة.

ليبقى حكم مذهبه صحيحا وقول إمامه سالما ثم لا مانع أن تشرع لهن الجماعة في البيوت مع حضورها في المساجد مع الرجال وإن كان الأفضل لهن حضورها في البيت كما أن الأفضل للرجال حضورها في المساجد.

ومن المعلوم أن النساء لا يشبهن الرجال في إمكان حضورهن الجماعة في المسجد كل وقت لاشتغالهن بأمر المنزل، وتربية الأولاد إلى غير هذا من الأعمال التي تشغلهم في غالب الأحيان عن حضور الجماعة في المسجد.

فشرع لهن رسول الله ﷺ لأجل هذا الجماعة في بيوتهن لئلا يحرم من فضيلة صلاة الجماعة، وثوابها الذي

يزيد عن صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة. فى الوقت الذى لا يمكن لهن حضور الجماعة فى المسجد كما هو الحال فى الرجال إذا اجتمعوا فى مكان، ولم يمكنهم إتيان المسجد لعذر منعهم من ذلك أن يصلوا جماعة. كما أمر بذلك رسول الله ﷺ فى غير حديث.

وقد يأتى على المرأة وقت لا يتر لها إقامة الجماعة فى المنزل إما لعدم وجود غيرها معها، وإما لوجود مانع لمن معها من الصلاة.

فشرع لها فى هذا الوقت أن تحضر الجماعة مع الرجال فى المسجد؛ ليحصل لها فضل الجماعة وأجرها.

يضاف إلى هذا أن حضورها الجماعة مع الرجال فى المسجد فيه معنى آخر جميل، أشار إليه رسول الله ﷺ وبينه للنساء لما أمرهن أن يحضرن صلاة العيد مع الرجال.

بقوله: ليشهدن الخير ودعوة المسلمين فى حضورها الجماعة فى المسجد نيل بركة جمع المسلمين. والتعرض لما يشملهم من الدعاء والطلب. والرغبة إلى الله تعالى.

لأن للجمع العظيم أثراً كبيراً في ذلك كما أشار إلى ذلك
نبي الله ﷺ .

مع الاستفادة من الصلاة خلفهم معرفة أركان الصلاة
وإتقان أدائها .

(وأما قياسهم) إمامتها في الصلاة على الإمامة الكبرى
فكان الأولى بهم ألا يذكروه في كتبهم لأنه من المقرر المعلوم
عند كل مسلم في شرق الأرض وغربها قديماً وحديثاً .

أن القياس في مقابلة النص فاسد، وهذا لا يحتاج إلى
تقرير وتعريف، لأن الإجماع استقر عليه كما قلنا، ولا نجد
أحداً من المسلمين يقول بخلافه .

وهذا ينبغي أن يرد به على الحنفية ومن قال منهم بجواز
تولية المرأة القضاء .

فكما لا يجوز أن تتولى الإمامة الكبرى فكذلك لا يجوز
بالقياس على ذلك أن تتولى القضاء، لأن القاضي يعتبر خليفة
للإمام في فصل الخصومات بين الناس .

فكما لا يجوز أن تتولى المرأة الخلافة كذلك لا يجوز أن تكون خليفة لمنصب الخليفة. وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان. والكلام عليه مستوفى فى كتبه الفقه.

لأن القاضى يعتبر خليفة للإمام فى فصل الخصومات بين الناس:

وقد تناقض الحنفية فى هذا القياس فمنعوا المرأة من أن تؤم قياساً على الإمامة الكبرى ولم يلتفتوا إلى هذا فى إمامة العبد فقالوا بجواز إمامته مع إجماع أهل العلم على عدم جواز توليه الإمامة الكبرى.

وكذلك اتفق الأربعة على أنه لا يجوز أن يكون العبد قاضياً. ومع هذا خالف الحنفية قياسهم وأجازوا إمامتهم فى الصلاة.

وصدق الله إذ يقول: ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.

مسائل مهمة تتعلق بإمامة المرأة بالنساء

ويعد هذا البيان الموجز في حكم إمامة المرأة بالنساء . نذكر مسائل مهمة تتعلق بإمامتها تميما للفائدة .

(الأولى) قال النووي رحمه الله تعالى في المجموع تسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا لكن هل تتأكد في حقهن . كتأكدها في حق الرجال فيه وجهان (إحدهما) تستحب لهن كما تستحب للرجال (ثانيهما) لا تتأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال . فلا يكره لهن تركهء . وإن كره للرجال مع قولنا هي لهن سنة .

(قلت) وهذا هو الحق فإن الجماعة لهن سنة من غير شك كما دل على ذلك الحديث ، وعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم .

بل هي داخلة تحت قوله ﷺ صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة .

فلهذا أقول : إنها تتأكد في حقهن كما تتأكد في حق الرجال .

فإذا اجتمعن فلا ينبغي لهن أن يتركن الصلاة جماعة كما هو شأن النساء اليوم فإن المصليات منهن يجتمعن . ولا يصلين جماعة لجهلهن بهذه السنة . ولعدم تعريف رجالهن لهن بذلك . وموافقتهن على ما هن فيه من جهل بالدين وأعراض عن أحكامه .

(الثانية) جماعتهن في البيوت أفضل من المسجد . ففي سنن أبي داود بسند صحيح عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » .

فدل الحديث على أن جماعتهن في البيوت أفضل حيث كانت صلاة المرأة مطلقاً في بيتها أفضل من المسجد .

(الثالثة) هل يستحب لهن الأذان والإقامة كالرجال أو لا ؟ فمذهب داود الظاهري أن ذلك مستحب لهن أيضاً قال ابن حزم في المحلى : ولا أذان على النساء ولا إقامة فإن أذن وأقم فحسن . برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالأذان إنما هو لمن افترض عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في الجماعة . بقوله عليه الصلاة والسلام فيؤذن لكم أحدكم . وليؤمكم أكبركم .

وليس النساء ممن أمرن بذلك. فإذا هو قد صح فالأذان ذكر الله تعالى. والإقامة كذلك. فهما في وقتها فعل حسن وروينا عن ابن جريح عن عطاء تقيم المرأة لنفسها وقال طاووس كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم.

وقال الشافعية: في المشهور من مذهبهم يستحب لهن الإقامة دون الأذان.

وفي غير المشهور يستحبان لهن فإن أذنت المرأة لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها.

والصواب استحباب الأذان والإقامة لهن من غير شك.

فإن ذلك ذكر الله، وفعل خير، والمرأة مطلوب منها ذلك مثل الرجل. لا سيما وقد فعله الصحابيات عند جماعتهن. مثل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فمنعهن من ذلك لا يدل عليه دليل يعمل به وحتى لو رفعت صوتها فلا مانع لأن صوتها ليس بعورة كما هو معروف معلوم.

وقد كان الصحابة يتحملون العلم. ويسمعون الحديث من

أمهات المؤمنين رضى الله تعالى عنهن من وراء حجاب. فلو كان صوتها عورة لما جازلهن أن يحدثن الرجال بشيء مطلقا.

والقرآن دل على هذا أيضا فقد قال الله سبحانه لنساء رسول الله ﷺ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض.

فلم ينههن عن الكلام مطلقا مع من يسألهن وإنما نهاهن عن الخضوع، واللين فيه لا غير للعلة التى بينها سبحانه.

وهكذا ينبى لكل امرأة احتاجت إلى مخاطبة الرجل ألا تلين فى مخاطبته. ولا تخضع له بالقول ولو كان صوت المرأة عورة لما جاز مطلقا أن تخاطب الرجال.

كما هو الحال فى سائر ما حرمه الله تعالى على المرأة أن تبديه للرجال.

وقال تعالى للصحابة: وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب.

فأباح سبحانه للصحابة منهن، وسؤالهن المتاع.

وذلك يدعو جزماً إلى جوابهن لمن سألهن والرد على السؤال.

والمقصود أن صوت المرأة ليس بعورة ولا يوجد دليل مع من قال إنه عورة.

ولأجل هذا ذهب جماعة إلى جوار أذان المرأة للرجال. وهو قول اللخمي، والقرافي من المالكية غير أنهما قالاً يكره لها ذلك.

(الرابعة) مذهب الجمهور أن المرأة التي تؤم النساء يقف وسط الصف.

وقال ابن حزم: ما نعلم لمنعها من التقدم حجة أصلاً. وحكمها عندنا التقدم أمام النساء. وما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلاً.

(قلت) وهذا هو الحق فإن رسول الله ﷺ لما أمر أم ورقة بأن تؤم أهل دارها لم يقيد إمامتها بشيء مطلقاً.

بل أطلق الأمر بذلك، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

فدل ذلك على أنها مثل الرجل في التقدم على الصف
وبذلك يمكن الاقتداء بها.

وأما فعل الصحابيَّات في ذلك فغير حجة في المنع ولا
يخرج ذلك عن كونه استحساناً منهن لا غير من غير أن يكون
عندهن توقيف في ذلك.

(الخامسة) لها أن تجهر بالقراءة في موضع الجهر كالرجل
سواء.

لعموم أمره عليه السلام لأم ورقة بالإمامة بأهل دارها بدون أن
ينهاها عن الجهر، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز.

وقد كانت عائشة رضي الله تعالى عنها تجهر كما تقدم
وهو مذهب الشافعية.

وكذلك التكبير حكمه حكم القراءة. فتجهر به في موضع
الجهر. وتسير في موضع الإسرار. والقائلون بأن صوتها عورة
منعوا أن تجهر بالقراءة والتكبير. وقالوا لو رفعت صوتها بطلت
صلاتها. كما هو الشأن في سائر بدنها وهذا باطل لا أصل له.
فقد علمت أن صوتها ليس بعورة.

(السادسة) فى مواضع مختلفة .

(الأول) قال ابن قدامة فى المغنى إذا أمت المرأة قامت عند يمينها كالمأموم مع الرجال .

(الثانى) تصح صلاة المرأة خلف الختى .

(الثالث) إذا صلت المرأة بالرجل أو الرجال فإنما تبطل صلاة الرجال . وأما صلاتها وصلاة من وراءها من النساء فصحيحة فى جميع الصلوات هذا على قول الجمهور بأنها لا تؤم الرجال وهو المؤيد من حيث الدليل .

وأما على قول أبى ثور، وابن جرير الطبرى، وداود بن على الظاهرى، والشيخ الأكبر محى الدين . فصلاتهم وراءها صحيحة .

وقد استدلل الشوكانى فى نيل الأوطار لهذا المذهب بما يعلم عند مراجعته .

ولكنه استدلال ضعف كما بيته فى (القول المأثور) .

شروط خروج المرأة لحضور صلاة الجماعة في المسجد

(الرابع) يستحب للزوج أن يأذن لها إذا استأذنته إلى المسجد للصلاة، لكن بشرط ألا تلبس ثياب الزينة. ولا تعطر، فإذا فعلت ذلك وجب عليه أن يمنعه من المسجد.

(الخامس) يحرم على المرأة حضور المسجد في الثياب الفاخرة التي تلفت الأنظار إليها.

ويحرم عليها أيضا التعطر إذا أرادت المسجد كما روى مسلم في صحيحه عن زينب الثقفية امرأة ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما قالت: قال لنا رسول الله ﷺ «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس الطيب». وروى أبو داود بسند صحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تمتنعوا إماء الله مساجد الله، ولكن يخرجن وهن تفلايت». يعنى تاركات الزينة والطيب.

ويجب عليها إذا تنطيت ألا تخرج إلى المسجد حتى تغتسل غيلها من الجنابة. وإلا كانت صلاتها غير مقبولة.

كما روى أبو داود في مسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا ثقيل صلاة امرأة تنطيت لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة».

وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة».

فيجب على المرأة المسلمة أن تنبه لهذا وتحذر من الوقوع فيه غاية الحذر.

لتسلم من الوعيد الوارد في ذلك. ولتصح صلاتها ويكون لها الأجر، والثواب الذي يكون للرجل في حضور الجماعة.

والنساء اليوم يدل أن يتعرضن لرحمة الله تعالى، وفضله، ومغفرته، بحضور الجماعة مع المسلمين في المسجد.

كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ لما أمر النساء بحضور صلاة العيد مع المسلمين.

صرن يلبسن أثياب الجديدة عند الذهاب إلى المسجد، مع التعطر، والتبختر وغير ذلك مما حرمه الله تعالى عليهن عند

خروجهم يتعرضن لللعنة الله تعالى ، والبعد من رحمته ، وكثيرا ما تراهن يدخلن المسجد وهن رافلات في الزينة ، متعطرات ، باديات لشعورهن يتبخترن في مشيتهن يزاحمن الرجال في دخولهن وخروجهن .

وذلك كله يوجب لهن اللعنة ، ولرجالهن الموافقين لهن على ذلك .

كما روى ابن ماجة في سننه عن عائشة قالت : بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد إذ دخلت امرأة من مزينة ترفل في زينة لها في المسجد . فقال النبي ﷺ : يا أيها الناس انهوا نساءكم عن لبس الزينة . والتبختر في المسجد فإن بنى إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة ، وتبخترن في المسجد .

ولهذا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كما في الصحيح لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعهن إتيان المسجد .

قالت عائشة هذا في عصرها في القرن الذي شهد له رسول الله ﷺ بالخير .

فكيف الحال فى هذا العصر الذى عم فسادُه وانتشر شره،
وفسق شابه، وطغى نساؤه، وارتفع فيه الإيمان من القلوب،
وضل الصغير والكبير عن سواء السبيل.

ولهذا كان الأولى للمرأة المسلمة اليوم أن تلتزم دارها.
وتؤدى فريضتها فى بيتها وحدها إن لم يمكنها أن تصلى
جماعة مع أخواتها.

كما يجب عليها إذا دخلت المسجد أن تصلى فى آخر
الصفوف. حتى لا يكون وراءها صف للرجال مطلقا، وإلا
كانت عاصية لا فائدة لها فى حضور المسجد.

لما روى مسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى وابن
ماجة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خير
صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء
آخرها وشرها أولها».

وروى أحمد، والبيهقى فى سننه واللفظ له عن أبى مالك
الأشعرى قال: كان النبى ﷺ يليه فى الصلاة الرجال، ثم
الصبيان ثم النساء. وسنده فيه ضعف.

وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والبيهقي عن أنس أن
النبي ﷺ صلى به وبأمه أو خالته فأقامني عن يمينه، وأقام
المرأة خلفنا. وروى أحمد، والنسائي عن ابن عباس قال:
صليت إلى جنب النبي ﷺ. وعائشة معنا خلفنا، وأنا إلى
جنب النبي ﷺ أصلي معه.

وفي الصحيحين عن أنس قال: صليت أنا وريم في بيتنا
خلف النبي ﷺ، والعجوز من ورائنا.

فدلت هذه الأحاديث على أن المرأة إذا حضرت مع
الجماعة الإمام ورجل ولو كان صبيًا كان موقف الرجل عن
يمينه، وموقفها خلفهما. وأنها لا تصف مع الرجال، ولو كانوا
محارم لها كما في قصة أنس مع أمه حيث جعلها رسول الله
ﷺ خلفهما.

وقد اختلف الفقهاء هل تجزئها صلاتها إذا صلت بجنب
الرجل أولاً.

فذهب الجمهور إلى أنها تجزئها وإن كانت آثمة في ذلك.
وذهب آخرون إلى فساد صلاتها وصلاة الرجل الذي

يصلى جنبها وخلفها. وفساد صلاة من فى صفها إن علموا
بكونها فى صفهم.

وحجة هؤلاء أن رسول الله ﷺ جعل مكان المرأة فى
الجماعة خلف الرجال.

فإذا تعدت موضعها الذى حده لها فقد عصت فى ذلك،
ولم تصل الصلاة التى أمرت بها.

والمعصية لا تجزى عن الطاعة، والسيئة لا تنوب عن
الحسنة، فلأجل ذلك تكون صلاتها فاسدة.

وأما فساد صلاة الرجل إذا صلى جنبها أو خلفها وهو
يعلم فلتفريطه ووقوفه إلى جنبها أو خلفها. وقد أمر رسول
الله ﷺ بالتقدم عليها.

(السادس) يستحب للنساء إذا صلين فى المسجد أن يبادرن
بالخروج عقب انتهاء الصلاة. ويستحب للإمام ومن معه من
الرجال أن يثأخروا عن الانصراف؛ حتى ينصرف النساء، ليلا
يدركهن الرجال.

فقد ثبت في الصحيح عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه، ويمكث هو في مقامه يسيرا قبل أن يقوم. قال نرى والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال.

(السابع) لا يجوز للرجل أن يصلي بامرأة أجنبية ليس معها محرم. لنبيه ﷺ عن الخلوة بالأجنبية إلا مع ذي محرم.

بل نص الشافعي على أنه يحرم أن يصلي الرجل بنساء منفردات إلا أن يكون فيهن محرم له أو زوجة.

لكن قطع جمهور أصحابه بالجواز أن النساء المجتمعات لا يتمكن في الغالب الرجل من مفسدة ببعضهن في حضرتهن.

(الثامن) كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها استحب الجماعة فيها للنساء، فريضة كانت أو نافلة، إذ لا يوجد دليل يخص الرجال عنهن في ذلك.

بل كل ما خوطب به الذكور فى الأمور الشرعية يدخل فيه النساء والإناث، إلا ما أتى النص، أو ثبت الإجماع على إخراج النساء والإناث من ذلك ومن قال خلاف ذلك فقد أتى بزور من القول يبطله نصوص القرآن والسنة. وكلام العرب الذى أنزل به القرآن.

فقوله تعالى: «افعلوا الخير لعلكم تفلحون» يشمل الذكور والإناث من غير شك.

لأن الرسول ﷺ بعثه الله تعالى للرجال والنساء بعثا مستويا، وخطابه تعالى وخطابه ﷺ للرجال والنساء خطابا واحدا.

فلا يجوز أن يخص الرجال شىء من ذلك دون النساء إلا بنص أو إجماع.

فلهذا نقول إن كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها استحب الجماعة فيها للنساء أيضا فريضة كانت أو نافلة.

للتصوص الواردة من الشارع فى الترغيب فى ذلك وهى

تشمل النساء كما تشمل الرجال، إذ لم يأت نص أو إجماع يخص الرجال دونهن في ذلك.

فيستحب لهن أن يصلين العيد جماعة مع بعضهن، وكذلك صلاة الكوفين الشمس والقمر وصلاة الاستسقاء، وصلاة الجنائز وقيام التراويح في رمضان، وغير ذلك.

(التاسع) إذا مات الرجل ولم يحضره إلا النساء، فإنه يجب عليهن الصلاة عليه بلا خلاف ويسقط الفرض بفعلهن.

لقوله ﷺ صلوا على صاحبكم فالنساء يشملهن هذا الأمر في وجوب الصلاة على الجنائز إذا لم يوجد غيرهن.

ويستحب لهن الصلاة عليه جماعة لما ذكرناه سابقاً، وقيل يستحب لهن الجماعة إذا كان الميت امرأة، وهذا شاذ لا معنى له ولا يشهد له دليل.

وقال مالك في المدونة يصلى النساء على الرجل إذا مات معهن. وليس معهن رجل. ولا تؤمهن واحدة منهن. وليصلين وحدانا واحدة واحدة وليكن صقفاً.

وهذا على مذهبه فى عدم جواز إمامتها بالنساء وقد
عرفت ما فيه سابقا. وفى كتاب الآثار لأبى يوسف عن
إبراهيم. إذا مات الرجل مع النساء صلين عليه وتقوم التى
تؤمنهن وطمهن.

كيفية صلاة المرأة

(العاشر) ليم يرد ما يخص المرأة عن الرجل فى شىء من
أحكام الصلاة. وصفة الركود والسجود والقعود فى التشهد.

كما يقول كثير من الفقهاء من كونها تضم فخذها فى
ركوعها وسجودها، وأنها لا تفرج أصابعها فى الركوع، وأنها
تتورك فى حال جلوسها للتشهد، ولا ترفع يديها حذاء أذنيها،
إلى غير هذا من القيود المذكورة فى كتب الفقه لأصحاب
المذاهب الأربعة.

وكل ذلك باطل لا أصل له فالنبي ﷺ يقول فى
الحديث الصحيح صلوا كما رأيتمونى أصلى.

ولم يخص بهذا الخطاب الرجال دون النساء . فهو عام
يشمل الرجال والنساء كما قلنا .

ولم يأت دليل صحيح أو إجماع يخص المرأة عن الرجل
بحكم أو صفة في ذلك دون الرجل .

فكما يجب على الرجل الاقتداء به في صلاته عليه السلام ،
لأمره بذلك كذلك يجب على المرأة أن تصلى كما كان رسول
الله عليه السلام يصلى لأمره عليه السلام بذلك .

وهذا وإن كان واضحا لا يحتاج إلى دليل لما قررناه سابقا
من دخول المرأة مع الرجل في الخطاب إلا أن يأتى دليل يدل
على التخصيص فيعمل به فيما خص به المرأة .

فإننى أذكر هنا ما يزيد لهذا وضوحا وبيانا . وليعلم من لم
يفقه أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يأخذون الأوامر
الشرعية على عمومها لا يخصصونها بها الرجل عن المرأة ، إلا ما
ورد تخصيصه بالنص .

وذلك ما رواه أحمد ، والطبرانى بسند حسن كما قال
الحافظ الهيثمى فى مجمع الفوائد عن عبد الرحمن بن غنم أن

أبا مالك الأشعري جمع قومه فقال: يا معشر الأشعرين اجتمعوا واجمعوا نساءكم وأبناءكم أعلمكم صلاة النبي ﷺ فاجتمعوا وجمعوا نساءهم وأبناءهم ثم ذكر الحديث وفيه فأذن وصف الرجال في أدنى الصف، وصف الولدان خلفهم، وصف النساء خلف الولدان. ثم أقام الصلاة فرفع يديه، وكبر، فصلى بهم. فلما قضى صلاته أقبل على قومه بوجهه فقال: احفظوا تكبيرى وتعلموا ركوعى، وسجودى، فإنها صلاة ﷺ التى كان يصلى لنا الحديث.

فلم يخص أبو مالك الأشعري رضى الله عنه النساء اللاتى صلين خلفه بشيء عن الرجال فى الاقتداء بصلاة رسول الله ﷺ.

فدل ذلك — كما قلنا — على أن الرجل والمرأة سواء فى أفعال الصلاة. وصفة الركوع، والسجود، والقعود.

وقال البخارى فى صحيحه باب سنة الجلوس فى التشهد. وكانت أم الدرداء تجلس فى صلاتها جلسة الرجل.

ولعل البخارى رحمه الله تعالى عقد هذه الترجمة ردا على الخفية القائلين بأن المرأة تتورك مطلقا لكونه أستر لها.

وأثر أم الدرداء رواه البخارى فى التاريخ الصغير من طريق مكحول.

وهى أم الدرداء الصغرى لا الكبرى الصحابية لأن مكحولا لم يدركها.

وفى كتاب الآثار لأبى يوسف عن إبراهيم النخعى أنه قال: فى المرأة تقعد فى صلاتها كيف شاءت.

وقد ورد ما يدل على استحباب ترك التجافى فى الركوع والسجود للمرأة دون الرجل.

ولكنه ضعيف جدا بل موضوع لا يجوز أن يخص به عموم الأمر الوارد فى قوله عليه السلام صلوا كما رأيتمونى أصلى الذى يشمل الرجال والنساء. وقد ورد فى ذلك حديثان موصولان. وحديث مرسل.

فالمرصولان رواهما البيهقى فى سننه. وقال لا يحتج بأمثالهما (قلت) فإن فى سندهما متروكين. ولفظ أحدهما عن

أبى سعيد مرفوعا فى أثناء حديث : وكان يأمر الرجال أن يتجافوا فى سجودهم ، ويأمر النساء ينخفضن فى سجودهن ، وكان يأمر الرجال أن يفرشوا اليسرى ، وينصبوا اليمنى فى التشهد ، ويأمر النساء أن يتربعن .

وهذا حديث موضوع فيه عطاء بن عجلان كذاب فلا يجوز العمل به .

وثانيهما عن ابن عمر مرفوعا إذا جلست المرأة فى الصلاة وضعت فخذاها على فخذاها الأخرى . وإذا سجدت الصقت بطنها فى فخذيها كأستر ما يكون لها .

وهذا موضوع أيضا أو واه على رأى من فرق بين الموضوع والواهى . وهو تفريق لا معنى له فى الحقيقة .

فيه الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخى الفقيه الحنفى .

قال ابن معين ليس بشيء . وقال أحمد بن حنبل لا ينبغى أن يروى عنه .

وقد ذكر حديثه هذا المذهبى فى ترجمته من الميزان إشارة إلى أنه من صنعه ووضعه .

والخبير بهذا العلم يشم منه رائحة الوضع . وأنه من وحي
التعصب للمذهب ، ونصر الرأى . ولهذا تجنب أهل الحديث
مرويات الداعية والمتعصب للمذهب .

كما هو مفصل فى كتبهم بيان شاف كاف لكل ناقد . وأما
الحديث المرسل فرواه أبو داود فى المراسيل ومن طريقه البيهقى
فى السنن عن يزيد بن أبى حبيب قال : مرّ رسول الله ﷺ
إلى امرأتين تصليان فقال : إذا سجدتما فضا بعض اللحم على
الأرض فإن المرأة ليست فى ذلك كالرجل .

وهذا أيضا ضعيف جدا . وفيه علتان : الأولى الإرسال ،
والثانية سالم بن غيلان راويه عن يزيد بن أبى حبيب . فقد قال
فيه الدارقطنى متروك . وإن كان غيره مشى حاله وروى البيهقى
عن على عليه السلام قال إذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها .

وهذا ضعيف أيضا . رواه أبو إسحق السبيعى عن
الحارث . وأبو إسحق مدلس .

قال أبو خيثمة كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث
الحارث ما قال فيه أبو إسحق سمعت الحارث .

وذكر البيهقي بدون سند عن إبراهيم النخعي قال كانت المرأة تؤمر إذا سجدت أن تلزق بطنها بفخذها كيلا ترتفع عجزتها. ولا تجأفي كما يجأفي الرجل.

وهذا لا يعرف حاله ثم إن قول التابعي أمرنا أو كنا تؤمر ليس بحجة جزما. ولا يعد من المرفوع ولا من الموقوف لا سيما إن لم يصفه إلى زمن الصحابة كما هنا. فإذا أضافه احتمل الوقف وعدمه بل الخلاف موجود في قول الصحابي مثل هذا القول إذا لم يصفه إلى عصر رسول الله ﷺ كقوله أمرنا بكذا مثلا لكن ذهب الجمهور إلى أنه حجة. وذهب داود إلى أنه غير حجة ولو أضافه إلى عصر رسول الله ﷺ حتى ينقل لنا لفظه وذهب إليه أيضا بعض المتكلمين.. ونصره ابن حزم في الإحكام بأدلة واضحة انظر ج. 1 الصفحة 194.

وما ذهب إليه داود له حظ من النظر كما يظهر لمن تتبع كلام الصحابة في ذلك.

وغرضنا هنا هو أن نبين أن قول الصحابي أمرنا أو كنا تؤمر فيه خلاف هل يحتاج به أولا.

فكيف بالتابعي إذا قال ذلك . فإنه مما لا ينبغي الشك في
عدم الاحتجاج به .

(الحادى عشر) لا يجب على المرأة ستر وجهها . وكفيها
فى الصلاة لأن ذلك لا يجب ستره عن غير المحارم .

بل هو مما أباحه الله تعالى لها أن تبديه فى قوله ولا يبدین
ریتھن إلا ما ظهر منها .

والصواب فى ذلك أنه الوجه والكفان على ما قاله
المحققون من أئمة التفسير والفقه . فالواجب عليها أن تستر ما
دون الوجه والكفين من جميع أجزاء بدنھا وشعرھا . وقدمھا
كذلك لأنها لما أمرت بالستر من الأجانب ، وأن لا تبدى عند
غير ذوى المحارم منها من ریتھا إلا ما ظهر منها وهو الوجه
والكفان كما قدمنا .

وجب عليها مثل ذلك فى الصلاة ؛ ولا ينبغي لها تركھا
ولحديث أبى داود والحاكم وصححه عن أم سلمة أنها سألت
النبي ﷺ أتصلى المرأة فى درع وخمار ، وليس عليها أررار
قال إذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها .

وقد كره إبراهيم النخعي أن تصلى المرأة وهى منكبة يعنى تغطى وجهها بالنقاب الذى لا يبدو منه إلا العينان.

(الثانى عشر) يجوز لها أن تصلى فى ثوب واحد إذا كان يوارى جسدها كله (كالجلابة) مثلاً إذا كانت مشدودة العنق ليلا يظهر نحرها وصدرها وإلا بطلت صلاتها.

ولا يجوز لها أن تصلى فى ثوب خفيف يصف جسدها. (كثياب النايلون) مثلاً ولا فى ثوب صفيق لاصق بها فيصف خلقها كالثياب الإفرنجية. التى تصف هيئة بدنها ومنها (البنطلون).

وهى وإن كانت كاسية فى نظرها لكنها فى حكم الشرع عارية. وبذلك وصف رسول الله ﷺ نساء العصر اللاتى رأهن فى النار بقوله كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن كأسنمة البخت لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام.

فيجب على المرأة المسلمة أن تحذر من الوقوع فى هذه الصفة التى توجب لها النار والعياذ بالله.

إذا كان الثوب الواحد سابغا يوارى جسدها كله . ولا يشف . ولا يصف فبالصلاة فيه جائزة بدون أن تضيف إليه آخر .

وقد ترجم البخارى فى صحيحه (باب فى كم تصلى المرأة من الثياب) . وقال عكرمة لو وارت جسدها فى ثوب جاز .

وذكر حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يصلى الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات فى مروطهن ما يعرفهن أحدا .

وما زاد على ذلك فهو على الاستحباب من غير شك كما هو الشأن فى الرجل فقد سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة فى الثوب الواحد فقال أكلكم يجد ثوبين .

والمرأة يشملها هذا الحكم كما لا يخفى . ولكن الأكمل لها فى الصلاة الخمار . والدرغ السايغ الذى يتر قدميها كما تقدم فى حديث أم سلمة .

(الثالث عشر) إذا ناب المرأة شئ فى الصلاة فحكمها التصفيق بيدها .

لما ثبت فى الصحيح التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء .
وعند المالكية تسبح مثل الرجل ولا تصفق . وهذا مخالف
للسنة الثابتة ، فلا يجوز الالتفات إليه .

وقالوا فى قوله التصفيق للنساء أى هو من شأنهن فى غير
الصلاة ، وهو على جهة الذم له ولا ينبغى فعله فى الصلاة
لرجل ولا امرأة .

وتعقب هذا التفسير برواية حماد بن زيد عن أبى حازم
عن سهل بن سعد مرفوعا بلفظ فليسبح الرجال ، وليصفق
النساء . رواه البخارى . قال الحافظ فى الفتح : فهذا نص يدفع
ما تأوله أهل هذه المقالة .

وقال القرطبى القول بمشروعية التصفيق للنساء هو
الصحيح خبرا . ونظرا .

(الرابع عشر) كما يؤم الرجال أقرؤهم لكتاب الله تعالى
فإن كانوا فى القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا فى السنة
سواء فأقدمهم سلما كما فى الحديث .

كذلك ينبغي ملاحظة ذلك فى إمامة النساء إذا اجتمعن وأردن تقديم واحدة منهن. أن تكون اقرأ من لكتاب الله تعالى. فإن كن سواء فى ذلك فأعلمهن السنة ودين الله تعالى. فإن كن سواء فى ذلك فالتى تفضلهن فى الصلاح والخشية والإنابة إلى الله تعالى وذلك فى معنى قوله ﷺ فأقدمهم سلماً.

الأمور التى لا يقبل الله صلاة المرأة من أجلها

(الخامس عشر) يجب على المرأة أن تبتعد عن الأمور التى لا يقبل الله تعالى صلاتها من أجلها.

من ذلك أن تضع على رأسها (البيلوكة) المعروفة التى توضع لتزيين الرأس.

وكذلك زيادة شئ فى شعر الرأس ليكبر، فكل هذا ورد فى الحديث أن صاحبه لا يقبل الله تعالى صلاتها وأنها ملعونة من أجل ذلك.

وقد فشى ذلك بين النساء اليوم من غير أن يعلمن ما فيه من الإثم. والعقاب وأعظم ذلك عدم قبول الصلاة. وحلوا اللعنة. ولهذا يقول ابن عباس رضى الله تعالى عنه فيما رواه عبد الرزاق هلاك نساء بنى إسرائيل كان من قبل أرجلهن. وهلاك نساء هذه الأمة من قبل رؤوسهن.

يشير بهذا رضى الله عنه إلى ما ظهر فى نساء العصر من الاعتناء بزينة رؤوسهن بشتى أنواع الزينة حتى المحرمة منها وهى وضع (البيلوكة) وغيرها من الأمور الزائدة على الشعر لأجل الزينة.

وقد ورد فى ذلك الوعيد عن رسول الله ﷺ فى أحاديث كثيرة.

منها ما رواه الطبرانى والبزار بسند لا بأس به عن أبى شقرة قال: قال رسول الله ﷺ إذا رأيت اللاتى القين على رؤوسهن مثل أسنمة البعر فأعلموهن أنه لا تقبل لهن صلاة.

ومنهما ما رواه أحمد والطبرانى ورجال أحمد رجال الصحيح عن عبد الله بن عمرو وقال: سمعت رسول الله

عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول سيكون في آخر أمتي رجال يركبون على سروج
كأشباه الرجال يتزلون على أبواب المساجد نساؤهم كاسيات
عاريات على رؤوسهن كأسنمة البخت العنوهن فإنهن
ملعنات. (والبخت نوع من الإبل) وفي لفظ الطبراني سيكون
في أمتي رجال يركب نساؤهم على سروج كأشباه الرجال ورواه
ابن حبان والحاكم.

وهذا الحديث فيه وصف بليغ وإخبار بما عليه النساء اليوم
اللائئ يسقن السيارات وهن كاسيات عاريات قد أصلحن
رؤوسهن عند (الكواثير) بأنواع مختلفة من تصفيف الشعر.

وفيه كذلك الأخبار برجالهن الذين يرافقونهن في
السيارات على تلك الحال حتى إلى المساجد كما هو مشاهد.

وهذا الحديث والذي قبله أفاد أن المرأة التي تتصف بهذا
لا تقبل لها صلاة. وأنها ملعونة كما أخبر رسول الله ﷺ
في حديث آخر أنه رأى هؤلاء النساء يعذبن في النار مع أنه
ﷺ لم يرهن في عصره. ولم يوجدن بعد.

وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر، يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤسهن كنأصمعة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها. وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا. والصنف الآخر الذي رآه يعذب ولم يوجد في عصره ﷺ هو ما ظهر من رجال (الشرطة) الذين يضعون في أيديهم العصي لضرب الناس. والاعتداء عليهم فيما لا يستحق ذلك.

والمقصود أنه يجب على المرأة أن تبتعد عن هذه الأعمال. وتحذر من الوقوع فيها لتسلم من هذا الوعيد الذي ورد في ذلك.

وكذلك من الأمور التي لا يقبل الله تعالى صلاة المرأة من أجلها عصيان زوجها وهجرانها له في الفراش. وعدم طلب رضاه إذا غضب.

لما روى ابن ماجه وابن حبان فى صحيحه عن ابن عباس
قال: قال رسول الله ﷺ ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق
رؤوسهم شبرا رجلا أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت
وزوجها عليها ساخط وإخوان متصارمان؛ وروى نحوه الترمذى
من حديث ابن ماجه. وروى ابن خزيمة، وابن حبان فى
صحيحهما والطبرانى فى الأوسط عن جابر بن عبد الله قال:
قال رسول الله ﷺ ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم
إلى السماء حسنة العبد الأبق حتى يرجع إلى مواليه فيضع يده
فى أيديهم، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى،
والسكران حتى يصحو.

وروى الحاكم والطبرانى عن ابن عمر قال: قال رسول
الله ﷺ اثنان لا تجاور صلاتهما رؤوسهما عبد أبى من
مواليه حتى يرجع، وامرأة عصت زوجها حتى ترجع.
فلتحذر المرأة من هذا الخلق السيئ المشين الذى صار عليه
أغلب نساء الوقت إلا من رحمه الله تعالى.

ويكفى فى شناعته، وقبحه، وأنه عند الله عظيم وإن كان

المرأة تحسبه هينا. أن الله تعالى لا يقبل صلاتها التي هي عماد دينها، ومفتاح جنتها ما دامت متخلفة به.

وورد في الحديث أول ما تسأل المرأة عن صلاتها ثم عن بعلمها كيف عملت إليه. رواه أبو الشيخ في الثواب عن أنس.

ولهذا أخبر رسول الله ﷺ أن إساءة المرأة لزوجها تمنعها من دخول الجنة ولو مع صلاتها.

كما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله الله وقد رأى امرأة حاملة ابنا لها وهي حبلى: «حاملات مرضعات رحيمات بأولادهن لولا ما يأتين إلى أزواجهن دخل مصلياتهن الجنة».

يعنى أن سوء عشرتها لزوجها يعوقها عن الدخول إلى الجنة دون حساب لأجل ذلك.

كما دل على ذلك حديث أبي هريرة مرفوعا «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي من أى أبواب الجنة شئت» رواه ابن حبان فى صحيحه.

صلاة المرأة في جوف الليل

(السادس عشر) ينبغي للزوجة إذا قامت للصلاة في الليل أن توقظ زوجها للصلاة معها ولو ركعتين . وكذلك ينبغي للزوج إذا قام للصلاة في الليل أن يوقظ زوجته للصلاة معه .

لما روى أحمد وأبو داود والنساء وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فصلت فإن أبت نضح في وجهها الماء . رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فصلى فإن أبي نضحت في وجهه الماء» .

وروى الطبراني عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من رجل يوقظ امرأته فإن غلبها النوم نضح في وجهها الماء فيقوموا في بيتهما فيذكران الله عز وجل ساعة من الليل إلا غفر لهما» .

والأولى أن يكون ذلك جماعة لما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : قال رسول الله

عليه السلام : « من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين جميعا كتبنا من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات » .

وكذلك ينبغي للرجل أن يوقظ امرأته لصلاة الوتر إذا أراد صلاة الوتر .

كما روى أصحاب الكتب الستة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل وأنا سترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت .

(السابع عشر) مما ينبغي للمرأة أن تحرص عليه إجابة المؤذن في آذانه، وكذلك عند إقامة الصلاة فإن لها في ذلك أجرا عظيما وثوابا جزيلا، كما روى الطبراني في الكبير بسند ضعيف عن ميمونة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قام بين صف الرجال والنساء قال يا معشر النساء إذا سمعتم أذان هذا الحبشى وإقامته فقلن كما يقول فإن لكن بكل حرف ألف ألف درجة .

وهذا كما قلت فضل عظيم يجب على المرأة اغتنامه عند سماع الأذان والإقامة، ولا يلهيها عنه شيء مطلقا . والحديث

الضعيف اتفق أهل العلم على العمل به في مثل هذا الباب كما تقدم.

استحباب الذكر للمرأة بعد الصلاة

(الثامن عشر) يستحب للمرأة إذا صلت أن تقعد في مصلاها وتكثر من التسبيح والتحميد والتكبير كلما وجدت الفراغ لذلك.

لما رواه أبو داود والترمذى عن يسيرة مولاة أبي بكر الصديق قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «عليكن بالتسبيح والتهليل، والتقديس، والتكبير، واعقدن بالأنامل فإنهم المسؤولات متنطقات ولا تغفلن فتنسين الرحمة».

وروى مسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه عن جويرية أن النبى ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهى فى مسجدها ثم رجع إليها بعد أن أضحى وهى جالسة فقال: «ما زلت على الحال التى فارقتك عليها قالت نعم قال لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت

اليوم لوزنتهن سبحانه الله وبحمده عدد خلقه ورضى نفسه
وزنة عرشه».

ورواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد عن ابن عباس أن
النبي ﷺ خرج إلى صلاة الصبح وجويرة جالسة في
المسجد الحديث.

وروى أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان وابن خزيمة.
والحاكم عن أنس بن مالك أن أم سليم غدت على رسول الله
ﷺ فقالت علمني كلمات أقولهن في صلاتي فقال: «كبرى
عشرا، وسبحي عشرا، واحمدي عشرا. ثم صلى ما شئت.
يقول نعم نعم».

وهذا بعد الصلاة كما هو ظاهر من العدد. وقوله ثم
صلى ما شئت يعنى به الدعاء والطلب من الله تعالى بعد هذا
الذكر فإنه مظنة أن يستجاب.

خاتمة

من الكبائر والأمور الشنيعة في حكم الإسلام موافقة الرجل زوجته على عدم الصلاة بالمرة، أو سكونه على تهاونها بأدائها في وقتها.

من غير أن يغضب عليها، أو يكفهر في وجهها بل ويضربها، ويهجرها إلى أن تراجع دينها. والله تعالى قد أباح للرجل ضرب الزوجة وهجرها فيما يتعلق بشؤونه وحياته المنزلية.

فكيف لا يجنوز له أن يفعل ذلك وأكثر منه في حق دين الله تعالى وشريعته.

وقد أفتى جماعة من أئمة المذاهب الأربعة بطلاق المرأة التي لا تصلى بالمرّة أو تتهاون بأدائها في وقتها.

وقال ابن تيمية في كتاب الطلاق من (الاختيارات الفقهية) 254: ويجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة فإن لم تصل وجب عليه فراقها في الصحيح. وقال أيضا: إذا دعيت إلى الصلاة وامتنعت انفسخ نكاحها في أحد قولي العلماء، ولا ينفسخ في الآخر. إذ ليس كل من وجب عليه فراقها ينفسخ نكاحه بلا فعله. فإن كان عاجزا عن طلاقها لشغل مهرها كان ميثا بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا الوجه فيتوب إلى الله تعالى من ذلك. وينوى أنه إذا قدر على أكثر من ذلك فعله.

وقال العلامة إبراهيم بن محمد الحلبي الحنفى فى (غنية المتملى على كتاب منية المصلى) 269 ما نصه: وكذا الزوج له أن يضرب زوجته على ترك الصلاة والغسل فى الأصح، وإن لم تنته عن تركها بالضرب يطلقها، ولو لم يكن قادرا على مهرها ولأن يلتقى الله سبحانه ومهرها فى ذمته خير له من أن

يطأ امرأة لا تصلى. قال الله تعالى ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى﴾.

وفى فتاوى العلامة الجليل بقية السلف وبركة الخلف العارف محمد بن ناصير الدرعى ص 61 من الطبعة الفاسية ما نصه: وسئل عن رجل تزوج امرأة لم تصل قط نوعظها وهجرها فدامت على ما كانت عليه هل يطلقها أم لا؟ لأنه أشرك معها أولادا. فأجاب يدوم على هجرانها حتى تستقيم وإلا فليطلقها وسيعوضه الله بما هو خير منها ببركة الدين أ هـ.

قلت: وهذا هو الصواب فإن الله تعالى أمر نبيه بقوله (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها) الآية.

وأمره داخلة فى هذا الخطاب من غير شك من أحد المطلوب فى الزوجة أن تكون ذات دين وفضل وأساس ذلك الصلاة والمحافظة عليها فى وقتها فإذا لم تصل فلا دين لها كما هو معلوم.

وقد أمر رسول الله ﷺ بنكاح ذات الدين كما فى صحيح مسلم وسنن الترمذى عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك». وروى البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك».

وفى حديث عبد الله بن عمرو ولكن تزوجوهن على الدين ولامة سوداء ذات دين أفضل رواه ابن ماجه والبخارى.

أخبر رسول الله ﷺ بعادة الناس فى المرأة التى يريدون نكاحها فإنهم يقصدون هذه الخصال المذكورة.

ثم أرشد إلى ما يجب على المسلم أن يعمل به فى ذلك وهو الزواج بذات الدين.

لأنه أفضل ما يدخر المرء المسلم كما ورد فى حديث آخر. وقال الصحابة لرسول الله ﷺ لو علمنا أى المال خير فتنخذه فقال: «أفضله لسان ذاك، وقلب شاك، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه» رواه الترمذى وابن ماجه وحسنه الترمذى.

وإذا كانت لا تصلى فلا يمكنها أن تعينه على إيمانه بل ربما دعت به إلى التهاون بالصلاة التي هي رأس الإيمان.

فيجب على الرجل أن يكون حازما مع الزوجة في شأن الصلاة. ولا يعمل معها الليونة في التهاون بها بل يظهر لها في ذلك شدة وغلظة. ولو دعى الأمر إلى طلاقها كما علمت ليخرج من المسؤولية التي ألغاها الله تعالى على عاتقه من ناحية المحافظة على دينها وفي مقدمة ذلك الصلاة.

كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ الآية.

وقال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح «كل راع مسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته» الحديث.

وفي لفظ عند الطبراني في الصغير فأعدوا للمسائل جوابا قالوا وما جوابها قال لأعمال الخير وأعظم هذه الأعمال الأمر بالصلاة كما لا يخفاك وكذلك يجب أمر الأولاد الصغار بها

وتعليمهم الصلاة. وضرب أبناء العشر عليها وهذا أيضا مما ترك العمل به الآباء والأمهات في تربية أولادهم. والأمر لله.

وفى الحديث الصحيح «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها» وقال الشافعي في المختصر كما في المجموع 3 / 11 وعلى الآباء والأمهات تعليم أولادهم ويعلموهم الطهارة. والصلاة. ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا. قال النووي قال أصحابنا ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه تحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة والنميمة.

وقال الرافعي قال الأئمة يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة، والصلاة، والشرائع بعد سبع سنين. وضربهم على تركها بعد عشر سنين.

وهذا آخر ما أردنا جمعه، والإشارة إليه في هذا الكتاب

الذى نرجو أن يكون مفيدا فى بابه . داعيا أهل التوفيق إلى العمل بما احتواه ، وورد به .

وكان الفراغ منه ليلة الأربعاء منسلخ رجب الفرد سنة اثنتين وأربعمئة وألف بطنجة . والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين .

تم الكتاب بحمد الله

عنيت بطبعه ونشره

مكتبة القاهرة

الرئيسى : ١٢ ش الصناديقية الأزهر

الفرع : ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

ت : ٥٩٠٥٩٠٩

ص . ب ٩٤٦ العتبة

القاهرة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
صحة إمامة المرأة بالنساء	٥
الدليل على صحة إمامة المرأة بالنساء	٨
شراهد حديث أم ورقة فى صحة إمامة المرأة بالنساء	١٤
الرد على الحافظ بن القطان الفاسى	١٦
الرد على الشعبى وقتادة	١٨
دليل من منع إمامة المرأة بالنساء والرد عليه بالبطلان	١٩
مسائل مهمة تتعلق بإمامة المرأة بالنساء	٣٦
شروط خروج المرأة لحضور صلاة الجماعة فى المسجد	٤٣
كيفية صلاة المرأة	٥٢
الأمور التى لا يقبل الله صلاة المرأة من أجلها	٦٣
صلاة المرأة فى جوف الليل	٦٩
استحباب الذكر للمرأة بعد الصلاة	٧١
خاتمة	٧٣
رقم الإبداع	٨٠
الفهرس	٩٩/١١٠٢٧